المقترحات المقدمة لم يكن القصد منها سيطرة العرب على اليهود[٣٤] .

وبعد نشوب حرب ١٩٤٨ ، دعا مجلس الامن ، في القرار رقم ٥٠ الصادر في ٢٩ ايار ١٩٤٨ ، الى عقد هدنة ، وحث « جميع الحكومات والسلطات المعنية ، على ان تتخذ كل الاحتياطات الممكنة [لضمان حرية] الاماكن المقدسة ومدينة القدس ، بما في ذلك حماية حرية الوصول الى جميع المزارات والمعابد بغرض العبادة ... » . وعند اعلان الهدنة الثانية ، اضفيت اهمية خاصة على القدس ، في قرار مجلس الامن رقم ٥٤ الصادر في ١٥ تموز ١٩٤٨ ، اذ امر الاطراف « بوقف اطلاق النار فورا ودون شروط في مدينة القدس » ، باعتباره « قضية ذات ضرورة ملحة وخاصة » . واصدر المجلس ايضا « تعليماته الى الوسيط ليواصل جهوده من اجل نزع السلاح عن مدينة القدس ، دون اجحاف بمستقبل وضعها السياسي ، وليؤمن حماية الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية في فلسطين ، وحماية الوصول اليها »[٣٥] .

كثف الوسيط الدولي جهوده لجعل القدس مدينة منزوعة من السلاح . فقبل العرب بذلك ، ورفضه الاسرائيليون ، لانهم كانوا يحتلون مناطق عربية كاللد والرملة ، وكانوا قد فتحوا طريقا بين القدس وتل ـ ابيب ، لنقل الاسلحة والامدادات ، واعتبروا القدس جزءا من الدولة اليهودية ، وفقا لسياسة الامر الواقع . وقد اوصى الوسيط الدولي ، في اخر تقرير له للجمعية العامة، بأن توضع القدس تحت رعاية الامم المتحدة، حيث يكون لكل من الطرفين حكم ذاتي.

وفي خريف ١٩٤٨ ، اجتمعت الجمعية العامة ، فيما كانت القوات الاسرائيلية قد احتلت القدس الجديدة بكل احيائها العربية ، بينما كان الجيش الاردني مسيطرا على المدينة القديمة التي تحتوي على اكثر الاماكن المقدسة . ولم يحل كل ذلك دون الحاح الجمعية العامة على تدويل المدينة وفقا لمشروع التقسيم . وكانت لجنة التوفيق قد اوكلت ، عند اقامتها ، بتقديم اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس ، تتضمن توصيات بشأن الاماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة ، التي يجب ان تتمتع بأولوية خاصة على سائر مناطق فلسطين ، بوضعها تحت مراقبة الامم المتحدة الفعلية ، وتأمين نزع السلاح عنها في اقرب وقت ممكن .

وبعدما وقعت اسرائيل بروتوكول لوزان ، الذي ينص على قبول مشروع التقسيم كأساس لحل المشاكل الثلاث : الارض ، اللاجئين ، القدس ، وحصلت على قبول عضويتها في الامم المتحدة ، نقلت عاصمتها الى القدس مع بعض الوزارات ، برغم القرارات الدولية والاحتجاج العربي .

وفي ٩ كانون الاول ١٩٤٩ ، اعادت الجمعية العامة ، في القرار رقم ٣٠٣ ، تاكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم . وفي اليوم التالي ، وبواسطة القرار رقم ٣٥٦ فتحت اعتمادا لوضع نظام دولي للمدينة بمبلغ ٨ ملايين دولار اميركي .

وفي الدورة الخامسة للجمعية العامة سنة ١٩٥٠ ، قدمت اللجنة الخاصة تقريرا يتضمن مشروعا يمنع اليهود او العرب من اتخاذ القدس عاصمة . وقد رفض الاسرائيليون هذا القرار ، لتمسكهم بالقدس عاصمة لهم ، وهددوا بمنع مجيء اي مندوب للامم المتحدة الى اسرائيل .

اما مجلس الوصاية ، فقد اتخذ عدة قرارات تتعلق بالقدس ، نخص بالذكر منها القرار